الرقيب والفن

محمد علي ناصف

عمل كاتب هذا المقال حتى وقت قريب ولمدة ثلاث سنوات رقيبا عاما للسينما والمصنفات الفنية في الجمهورية العربية المتحدة ، كما عمل رقيبا للنشر خلال الحرب العالمية الاخيرة ، وهو اصلا صحفي ومؤلف ، نال جائزة الدولة في الصحافة وكان اول ملحق صحفي في سفارة بلاده في الولايات المتحدة الامريكية، وكتب عدداً من القصص والسيناريوات السينمائية والتلفزيونية : اي انه زاول النقيضين وجمع بين الطرفين – وهو على هذا الاساس يكتب لنا بحثه هذا .

عُرفت الرقابة الفنية منذ عصر الرومان، واعني بالرقابة الفنية تلك التي تتعلق بالفنون او الكتب او السينما . ولكن هذه الرقابة لم تأخذ شكلا جدياً الا بعد اختراع المطبعة وقيام دور النشر في منتصف القرن الخامس عشر ، فخشيت الطبقات الحاكمة في اوربا ، سواء من رجال الدنيا او الدين ، اثرَ الكلمة المطبوعة وقوتها . وصدرت وقتئذ التشريعات الاولى الخاصة بالرقابة على النشر .

وبلغت الرقابة ذروتها في عهد الملكة اليزابيث حينما اصدرت قانونا يحرم نشر ايّ كتاب ما لم تقرّه لجنة قراءة مؤلفة من « قسس ومستشارين مخلصين » .

وكانت الرقابة على المسرح اقدم عهداً في انكلترا ، ولكن في ايام الملك هنري الثامن اشتدت قبضة حكومته على الفرق التمثيلية بعد ظهور مسرحيات تنتقد الحكومة واعمالها . واحتمت السلطات التي اصدرت هذا القانون بالدين ايضاً ، فعزت صدوره الى « الرغبة في تقوية الروح الدينية » .

ولم تعرف الافلام ومشاكلها قبل مستهل القرن الحالي . واذا كان بعض الناس يؤذي نظرهم ويخدش حياءهم بعض الصور الخليعة في الملصقات السينمائية الآن ، فان هذه المسألة اقدم من هوليوود ذاتها ، بل من معظم المدن الامريكية المعروفة : فقدحدث قبل

اختراع السينما بنحو اربعة قرون ، عندما لمح البابا بول الرابع لاول مرة تحفة مايكل انجلو « الدينونة الاخيرة» التي رسمها على حائط المعبد السستيني بالفاتيكان ، ان امر قداسته بان تغطّى في اللوحة مناطق العورة بها ، كما تفعل الآن شركات الاعلانات في بعض الملصقات استجابة لرغبة هؤلاء الذين يخدش حياؤهم . وتكرر المنع بعد ذلك بالنسبة لهـذه اللوحة بالذات ، ولكن على نحو آخر ، عندمـا احتجزت السلطات الجركية في الولايات المتحدة صورة منسوخة عنها وطلبت اعدامها تنفيذاً لقانون مصادرة الصور المخلة بالآداب .

ولم يكن مايكل انجلو هو وحده المحظي بهـذا التقدير الفني في امريكا ، فقد افتتح تيموثي ميرفي ، احد كبار تجار التحف الفنية ، معرضاً في نيويورك عـام ١٩٣٠ لصور رامبرانت وغويا وغيرهما من مشاهير الفنانين ، فاغلق البوليس المعرض وقدم صاحبـه للمحاكمة تنفيذاً للقانون المشار اليه ، وكان القاضي على درجـة ملحوظة من العلم فحكم ببراءة المتهم .

وحوالي هذا التاريخ اصدرت اسبانيا طابع بريد تذكاري في مناسبة الاحتفال باسبوع غويا ، وكان الطابع يحمل صورة مصغرة للوحته المشهورة « مايا » التي وقفت دوقـة البا نموذجا لهاوهي عارية ، فاظهر المسؤولون عن الرقابة في الولايات المتحدة اسفهم لعدم استطاعتهم الوصول الى طريقة عملية تحول دون تداول هذا الطابع .

وقد تعرض ادباء وفنانون معاصرون لقيود الرقابة في اوربا وامريكا : فعندما كتب برنارد شو مسرحيته « مهنة مسز براون » لم يرخص بها في انكلترا . وظن شو ان المسرحية ستقابل بالترحيب على مسارح برودوي في نيويورك ،ولكنها لقيت هنـاك نفس المصير . وصودرت مسرحيات اخرى لاوجين اونيل وارسكين كولدويل وجون ستاينبك وروبرت شيروود ، وكانت تقوم بها فرق معروفة ونجوم كبار مثل ساره برنارد . كما صودرت روايات لبرتراند رصل و ه . ج .ولز وسنكلير لويس وارنست همنغوي وتيودور درايزر.

وكانت هناك رقابة اخرى مشدّدة على الراديو ،واضطرت الحكومات الى التدخل في توزيع الموجات الهوائية لاحكام هذه الرقابة . وقد انذرت يوماً شركة الاذاعة الاهليـة الامريكية بمصادرة رخصتها بسبب مسرحية اشتركت فيها الممثلة المعروفة مي وست مع الكوميدي الدمية شارلي مكارثي وكانا يمثلان حواء وآدم . امـا وجه الاعتراض على البرنامج فهو ان حواء دعت آدم الى الجنة . وقد يبدو هذا السبب سخيفاً الان ، ولكن اسخف منه ان محطة اذاعة اخرى في ولاية كانساس صودرت رخصتها فعلا لان احـد برامجها كان يتضمن نصائح طبية للمستمعين .

وعندما ولدت صناعة السينما تضاعفت المشكلات الرقابية بقدر اتساع ميدان الافلام والاثر العميق الذي تركته في نفوس الجماهير . وكان مجال الصراع الكبير حول الرقابة يتركز في الولايات المتحدة التي كانت تنتج وقتئذ ٧٠ ٪ من مجموع الافلام في العالم كله . وكانت هناك عشرات الكلمات والمشاهد المحرم ذكرها او تصويرها في الافلام ايام كانت صامتة ثم في المراحل الاولى وهي ناطقة : كان محرما مثلا ذكر كلمات « جهنم »و «الله » و « عري » و « حمل » و « اللعنة » . ومن بين المشاهد التي كان لا يسمح بتصويرها ، القبلة على العنق او الكتف ، ولمس الرجل لساق السيدة ، وخلع الفتاة شرابها او تثبيته في حضرة الرجل ، ووجود الرجل والمرأة في سرير واحد حتى ولو كانا بملابسهما وغير متلاصقين .

وقد منع فيلم بسبب عنوانه « الفتيات الطيبات يذهبن ايضا الى باريس»،و كان سبب المنع هو ان العنوان يوحي بان الفتيات اللاتي اعتدن الذهاب الى باريس كنّ من غير الطيبات . ومنعت افلام كتب موضوعاتها اميل زولا (« زازا ») وبرنارد شو («جان دارك») وسنكلير لويس(« قد يحدث هنا نفس الشيء »)وجيمس كين (« ساعي البريد يدق الباب مرتين ») . ومن اطرف حوادث المنع ان الرقابة في مدينة نيويورك صادرت يوماً فيلماً اسمه « جزيرة بلاكويل » بحجة منافاته للاخلاق ، ولكنها عدلت عن قرارها وصرحت بعرض الفيلم بعد ان تبين لها ان احد مؤلفي الفيلم هو رئيس جمعية حماية الاخلاق بالمدينة . وصادرت ولاية بنسلفانيا الفيلم الروسي « المدرعة بوتمكين » بناء على طلب اميرال البحرية ، لان حوادث الفيلم تتضمن تذمر بحارة المدرعة ضد قائدها .

وكانت ولا تزال القوانين الرقابية في الولايات المتحدة قوانين محلية تخضع لحكومات الولايات وليس للحكومة الفدرالية . وكذلك الحال في انكلترا ، فان هيئة الرقابة فيها كانت تشاهد الفيلم وتعطيه شهادة تقيم من الناحية الرقابية ، ولكن تنفيذ توصيات هذه الهيئة كان متروكاً لتصرف المدن البريطانية ، تأخذ بها او تغفلها . وقد منعت بعض المدن هناك عرض افلام مثل « ملك الملوك » و « علامة الصليب » وكلاهما من افلام سيسيل ده ميل الدينية. ومنع في لندن عرض الفيلم الروسي « الأم » فقدم كثيرون احتجاجاً مكتوباً كان من بين الذين وقعوه برتراند رصل وجورج برنارد شو .

وتستهدف قوانين الرقابة في معظم بلدان العالم المبادىء الاتية :

(١) منع ما يتنافى مع الاخلاق ،

(٢) منع ما يسيء الى مصلحة الدولة ،

(٣) منع ما يؤذي مشاعر الجمهور .

وقد تكون هناك اوصاف محددة لجرائم النصب او الاختلاس او القذف الخ ،ولكن كيف تحدد اوصاف ما يتنافى مع الاخلاق او يسيء الى الدولة او يؤذي المشاعر ؟

ان الذي يتنافى اليوم في رأي السلطات المختصة قد تبيحه غداً هذه السلطات نفسها . والامثلة التي اشرت اليها انفاً لبعض الممنوعات القديمة لا تعتبر الآن مخالفات رقابيـــة . بل ان النظرة تختلف الى العمل الفني الواحد بين رقيب وآخر في وقت واحد .فقد سبق — وانا رقيب للمصنفات الفنية في الجمهورية العربية المتحدة — ان منعت فيلماً معينا لبذاءة حواره ولانه ينفي وجود قيم خلقية ويجعل من الانتحار علاجاً لمشاكل الحيـــاة ، ولكن الرقيب الذي اتى بعدي بشهور قليلة كان له رأي مختلف ، فاجاز الفيلم . وقـــد تكون له وجهة نظر سليمة هو الاخر .

واذكر مثلا ثانياً حدث حينما كنت رقيباً للنشر في مصر خلال الحرب العالميةالاخيرة، فقـــد تقدم وقتئذ الى الادارة المختصة شاب من رجال السلك السياسي لطبع مؤلف عن « الدستور السوفياتي » نال عنه درجة جامعية. واعطى الرقيب العام الرسالة لزميل رقيب لابداء رأيه بشأنها ، فاقترح الزميل مصادرة الكتاب لتعارضه مع مصلحة الدولة . وتظلم المؤلف الشاب من القرار فطلب الرقيب العام مني فحص ظلامته . فكتبت تقريري عن هذه الظلامة في ثلاثة سطور ؛ قلت انه اذا كانت هـــذه الرسالة لا تتفق ومصالح الدولة العليا ، فارجو ان تسأل لجنة الامتحان المؤلفة من اساتـــذة جامعيين ومن وكيل وزارة الخارجية كيف يناقشون موضوعا خطيراً كهذا ويمنحون صاحبه درجة جامعية ؟ وكانت حيلة انقذ بها الكتاب ، ولكنها تدل على مدى الاختلاف حتى في تفسير ما هو ضار اوغير ضار بمصلحة الدولة العليا .

ان اختلاف وجهات النظر في المبادىء الرقابية ليس مقصوراً على الرقباء وحدهم ، ولكنه يشمل الجهات التشريعية ذاتها المسؤولة عن اصدار القوانين وتفسير مدلولاتهـــا .

قرأت ان احد مشاهير الناشرين في امريكا قدم اليه مؤلف ذات يـــوم كتاباً يعالج بعض المشكلات الجنسية لنشره . وقرر الناشر طبع الكتاب ، ولكي يحتاط ضد كل الاحتمالات طلب مشورة محاميه ، ولكن المحامي لم يستطع بعد قراءة مسودات الكتاب ان يقطع لموكله برأي ، فقال له انه ــ اي المحامي ــ صديق للنائب العـــام الذي سيرفع ضده الدعوى لو وجه الى الكتاب في المستقبل اي نقد . وذهب المحامي الى صديقه واقنعه بقراءة الكتاب ، ولكن النائب العام لم يستطع هو الاخر ان يبدي للمحامي نصيحة محددة . ولما سأله هذا عن رأيه الخاص وما الذي يرجح وقوعه ، اجاب ان اقصى ما يستطيع قوله هو انه سيقيم الدعوى ضد الناشر ، وقد يدان لو رأى المحلفون ادانته وقـــد يبرأ لو رأى المحلفون تبرئته .

فمن المستحسن اذاً ان تكون الاحكام الرقابية غير قابلة بقدر الامكان للطعن ، وان يتوفر لهذه الاحكام « محلفون » في هيئة الرقابة ذاتها بدلا من ان يستنجد بهم امام لجان التظلمات والمحاكم .

ان هيئة الرقابة يجب ان تتوفر لها عناصر قوية ذات خبرة ومستويات عقلية وخلقيـــة وعلمية ممتازة ، لكي تقابل قراراتها بالاحترام والاطمئنان ، لان الجهاز الرقابي لو كان ضعيفا ومؤلفا من شخصيات عادية فان قراراته ستكون بدورها ضعيفة ومعرضة للمزيد من الشك والبلبلة التي تساعد عليها طبيعة المبادىء الرقابية باوضاعها وملامحها التي اشرنا اليها قبلا . ويجب قبل ذلك ان يكون لهذه الهيئة استقلالها عن التيارات الحزبية او النوازع الشخصية . فكثيراً ما تتحكم السلطات التنفيذية في اجهزة الرقابة فتحيلها الى ادوات تحمي هذه السلطات من النقد ، وتباعد في الواقع بينها وبين مقومات الاصلاح والتوجيه الحسن. وعندما توليت ادارة الرقابة الفنية في مصر وجدت في ملفاتها القديمة موضوعات سينمائية ومسرحية رفض الترخيص بها لان بعض هذه الموضوعات تنتقد طبيباً منحلا او مدرساً ساقطاً او مهندساً فاسداً او موظفاً مرتشيا ، وكان العرف القديم ان هذه المهن لمـــا لها من احترام واجب يقتضي الا يتعرض افرادهـــا لمسبّة النقد والطعن . وكان الرقيب اذا اقرّ احد هذه الموضوعات تقوم ثائرة نقابات المهندسين او المعلمين او الاطباء الخ . ورأيت ان هذه مسألة لابد ان تقوّم ، فجمعت الرقباء بالادارة وذكرت لهم ان النقد جائز ضد اي فرد في الامة ما دام نقداً موضوعياً ، وما دام النقد لا يوجه الى جميع افراد الطائفـــة او

الهيئة التي يمسها النقد، ففي كل جماعة الطيب وغير الطيب، وفي كل موضوع يعالج على المسرح او في السينما يوجد شرير او اشرار ، ولا يمكن ان نطالب المؤلفين بان يسندوا ادوار الشر لسكان المريخ .

فالتزمت والتعصب وقصر النظر هي الصفات التي تعكس دور الرقابة ، من حماية المجتمع الى التحكم فيه وحرمانه من حقوقه وحرياته .

فقد تعرض علماء للحبس والتغريم فوق مصادرة مؤلفاتهم التي ارادوا بها تعريف الناس حقائق الجنس ، ولم تمر سنوات حتى رخص بهذه المؤلفات واستعاد اصحابها مكانتهم واحترامهم ، مع ان الجنس مشكلة تعاصر الانسان منذ ان تذوق آدم طعم التفاح .

واكثر المشاكل الرقابية في الوقت الحاضر تنجم عن احدث وسائل الاعلام ، وهي الفيلم السينمائي . ومشاكل الفيلم تعانيها كل اجهزة الرقابة سواء في البلدان العربية أو خارجها ، وقوانين الرقابة في البلدان الغربية تحتم الحصول على ترخيص بالنص قبل تصوير الافلام وترخيص آخر بالافلام بعد تصويرها . ولا يتحتم الحصول على الموافقة على الصورة حتى ولو كانت مقيدة بالنص الذي سبق الترخيص به .

ولقد اثيرت مشاكل كثيرة حول بعض الافلام التي يطلب منعها وهي مصورة بعد موافقة الرقابة عليها وهي نص مكتوب ، واذكر انني اقترحت قبلا حلا عمليا لهذه المشكلة تعمل به كثير من البلدان التي توجد بها قوانين رقابية ، وهو ان تقصر الرقابة بالنسبة للافلام المحلية على الصورة وحدها ، فلا يشترط تقديم النص للموافقة عليه . ويتضمن هذا الحل مزايا كثيرة منها :

(١) سيجبز المنتج على المشاركة والاهتمام باختيار الموضوع ، ومتابعتة في كل مراحله، وسيكون وقتئذ احرص من الرقابة ذاتها على تجنب الوقوع في اية مخالفة ،

(٢) سيترتب على التدقيق في اختيار الموضوعات ، رفع مستوى الانتاج ورفع مستويات القصة السينمائية ،

(٣) وستطرد من سوق الافلام طائفة من الدخلاء الذين تقترن اسماؤهم بالسينما لانهم يحترفون الحصول على خاتم الرقابة بالموافقة على موضوعات تافهة تحمل اسماءهم .

وبما ان قوانين الرقابة الحالية لا تلزم الرقيب كما اشرنا بالموافقة على الصورة حتى ولو كانت مطابقة لحرفية النص ، فلماذا نحمل القانون عبء هذا التناقض المعيب، ولماذا لا نتيح للمنتج فرصة الانطلاق مع تحمل مسؤوليات عمله كاملة ؟ فكم من مصنّف منع او اوشك على تقرير منعه ، ثم اصبح عملا فنياً لاغبار عليه ؟ وكم من فكرة احتبست في ذهن المخرج اثناء التصوير ولم يستطع تنفيذها لان النص لا يحويها ؟

ان السينما ، ولو انها احدث المصنفات الفنية ، قد اصبحت تشكل الصداع الكبير الذي يتهدد كلا من الرقابة والجمهور على حد سواء .

لقد كانت الافلام الممنوعة منذ ثلاثين عاماً في غير بلادنا ٥ر٥٦ ٪ منها افلام جريمة و ٥ر٢٩ ٪ جنسية و ١٢ مخالفة للآداب و ٢ ٪ تتناول موضوعات دينية او سياسية .

وفي رأيي ان اخطر ما يتهدد مجتمعنا حالياً هي اولاً افلام الجنس وثانياً افلام الدعاية، ويدخل تحت هذه الاخيرة السياسة والدين وخلافهما .

كان جورج مور يقول عن الرقابة والجنس : « لو افلح الرقباء في استئصال كل اثر على الارض من شأنه ان يثير المشاعر الجنسية ، فان نسيم الربيع لا يزال باقياً يبعث الحياة في عروق النساء والرجال » . واعتقد ان صاحب هذا القول لو كان حياً يرزق الان لذكر شيئاً غير ذلك ، واضاف عبارات يفرّق بها بين الجنس كما كان يراه كتاب مثل همنغوي وشو وكما يقدمه بعض كتاب الافلام والمسرحيات الحديثة ، وبين الاثارة كما كانت تمثلها ساره برنارد واليانورا دوزه وكما تمثلها اليوم ممثلات على شاكلة بريجيت باردو وجين مانسفيلد .

ان الذين يعتقدون ان المجتمع محصن ضد الاراء المثيرة وقادر على اغراقها ، يخطئون في تقدير قوة المتربصين بهذا المجتمع . فكلما ازداد هضمنا لهذه الآراء ، ازداد تفنن بعض المنتجين في ابتكار اساليب وافكار جديدة للاثارة .

وقد كانت افلام الدعاية الممنوعة منذ سنوات لا تزيد نسبتها كما اشرنا عن ٢٪ ،ولكن تفنن المنتجين في افلام الدعاية قد ساوى او بزّ قدرتهم في افلام الاثارة ، لان اثر الدعاية قد تلمسه بمائة طريقة مباشرة وغير مباشرة ، ولكنك لاتثار الا بطريقة مباشرة .

من اجل ذلك اعتقد ان الرقابة يجب ان تأخذ في الحيطة والاعتبار هذين الامرين وخاصة بعد تفاقم تيارات الانحلال الخلقي وتيارات الصراع السياسي والمذهبي .

ان آراء مخلصة تعتقد ان الرقابة مسألة لا ضرورة لها ، وان الفنون يجب ان تنطلق الى ابعد الآفاق وتتناول اغرب الحقائق. ويعتقد اصحاب هذا الرأي انه كلما تشددت في الرقابة قطعت خطوة في عزل الناس عن هذه الآفاق والحقائق . ولكن الذي ثبت اخيراً يضع هذه الآراء « المخلصة » موضع الشك والامتحان ، فقد اتضح ايضاً انه كلما تهاونت في الرقابة ازدادت مزالق الخطر حتى لا يمكنك ان تعرف النهاية . ولم تنتظر كثير من الدول هذه النهاية بعد ان لمحت بوادرها ، فارتفعت الصيحات لتشديد الرقابة في الدول التي توجد بها رقابة متهاونة ، وصدرت قوانين رقابية في دول لم يكن بها من قبل مثل هذه القوانين . واصبح الحل الوحيد الذي يعتنقه كل مصلح هو وجوب وجود رقابة واعية متطورة لا تحرم الناس من حق لها ، ولا تفرط ايضاً في حماية المجتمع من الاخطار التي تتربص به .

واحب ان ازيد من ايضاح تعبير « التطور » في السينما ، فاقول ان المانيا في المراحل الاولى لصناعة الافلام اوشكت ازمة حادة ان تقوم بينها وبين انكلترا بسبب فيلم صنعته هذه الاخيرة اسمه « الفجر » تضمن نقداً للروح العسكرية الالمانية . ومنعت انكلترا ذاتها فيلما روسياً لبودوفكين اسمه « خليفة جنكيز خان » لانه تضمن مشهداً هزم فيه الجيش الانكليزي . واحتجت فرنسا على الولايات المتحدة بسبب فيلم اسمه « خمسون مليون فرنسية » . واليوم يعرض في برلين افلام مثل « محاكمات نورمبرج » ، ويصور في روما فيلم « سبرتاكوس » وموضوعه اشد نقد حواه اي فيلم ضد روما ذاتها ، ويمنح الكسندر كوردا لقب سير بعد انتاجه فيلماً لاذعاً عن حياة احد الملوك الانكليز ، وتعرض في طوكيو افلام امريكية وانكليزية حاولنا منعها في القاهرة حرصا على مشاعر اليابانيين .

ان الشعوب اصبحت في وعي لما يدور حولها ، وتحررت بلاد كثيرة كانت مستعبدة ، وتطورت عقول الناس ذاتها فاخذت تفرق بين الدعاية المسمومة المغرضة والفكرة البريئة ، وبين مناظر الفقر وتعمد اظهار الفقر ، وبين حقائق التاريخ وتزوير التاريخ ، ثم بين الدولة القوية التي لا يهزها نقد او رأي والدولة التي يضطرب كيانها لمجرد كتاب يصدر اومقال ينشر او فيلم يعرض على الشاشة .